http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2074) السنة الثامنة - السبت (19) آذار 2011

سياسيون يدعون الى ستراتيجية واضحة للاصلاح

مهلة الـ ١٠٠ يوم: لا حلول مع بقاء المحاصصة

بغداد / سها الشيخلي

تصوير / ادهم يوسف

فجأة وبعد تجاهل تام لمعاناة المواطنين وحاجاتهم الاساسية تنبه المسؤولون إلى مدى ابتعادهم عن الشارع الذي اوصلهم للمواقع التي يتبوؤنها، فعلى اثر تظاهرت متواصلة وشعارات مشروعة تتمحور بشأن اصلاح العملية السياسية التي بدونها لايمكن ان تتحسن الخدمات ولا يحارب الفساد المالي والاداري ولا يتم الحد من البطالة، نقول اثر كل تلك التظاهرات التي جوبهت بعنف غير مبرر وتشكلت لجنة في مجلس النواب لمتابعة مطالب المتظاهرين والنظر فيها، في حين اعطى رئيس الوزراء نوري المالكي مهلة لجميع الوزارت والمؤسسات لاجراء اصلاحات وتغييرات من شأنها ان تلبي مطالب المتظاهرين، وهدد باتخاذ اجراءات تصل الى استبدال الوزير في حالة اخفاقه. ولتباين الاراء بشأن مهلة المئة يوم استطلعت المدى اراء العديد من من رجال السياسة والمعنيين والمواطنين، وهل هي كافية وحدها لاصلاح ما افسدته المحاصصات والصراع على المناصب؟

برلمانيون وناشطون: فترة المئة يوم غامضة ومبهمة وبدون ضوابط

الفشل التراكمي للحكومة

النائب صباح الساعدي قال في تصريح صحفي: ان فشل الحكومة اصبح تراكميا، وان تحديد فترة مئة يفترض ان يأتي بنتائج، مشيرا الى ان النواب المساندين للحكومة يقولون ان هذه المدة غير كافية، فكيف ستقدم الحكومة الخدمات والاصلاحات خلالها؟!

واضاف ان اعطاء مهلة للحكومة يجب ان لا تبقى مفتوحة الى ما لا نهاية، محذرا من ان التظاهرات ستزداد في حال استمرار سوء الخدمات وعدم وفاء الحكومة بالتزاماتها، موضحا انه اذا استمرت الحكومة بسياسة الفشل فلن تنجح، مشيراً الى ان المحاصصة تحولت من محاصصة طائفية الى حزبية، اذ ان الاحزاب اصبحت هي من تسيطر وليست الطوائف، لذا فالمطلوب ستراتيجية اصلاح واسعة.

اما وزيرة البيئة سابقا وعضو مجلس النواب حاليا نرمين عثمان قالت: عندما سمعنا ان رئيس الوزراء قد حدد مئة يوم لتقييم عمل الحكومة استغربنا كثيرا، فهناك اسباب عدة تجعل المدة غير كافية منها: تأخر تشريع بعض القوانين لحد الان ما يعرقل اعمال اغلب الوزارات، وعدم وجود برنامج حكومي واضح، علاوة على ان الوزراء ما زالوا جدد لا علم لهم بامور الوزرات التي يشغلونها، كما ان حالات الفساد جعلت بعض المشاريع الحكومية تعاد الى المقاول لعدة مرات، وتأخر انجازها الى سنوات.

وتساءلت المفتي عن كيفية التقييم المطروح،و هل سيكون وفق الخطة السنوية للحكومة؟ وكيف سيتم اقتطاع ربع المدة من اداء الحكومة، حيث ان ما تبقى من المدة هي ثلاثة ارباع السنة، وعادة ما يجري التقييم في نهايتها عندما تظهر النتائج، وهنا نسأل مرة اخرى كيف سيكون التقييم؟

مؤشر جيد للتقييم

وكيل وزارة المالية فاضل نبي عثمان، اشار الى ان المدة المطروحة للتقييم غير كافية ذلك لان البنى التحتية لاغلب الوزارات مهدمة، فكيف مثلا يمكن ان نقيم عمل وزارة الكهرباء وهي التي تعاني انتهاء العمر التشغيلي لعدد غير قليل من الاجهزة والمعدات فيها، والبنى التحتية مدمرة، كما ان هناك مشاريع اخرى تحتاج الى اكثر من سنة لكي تعمل بشكل جيد، وقد تكون فترة المئة يوم كافية للمشاريع الخدمية الاخرى كبناء المدارس وانجاز مشاريع الماء او رفع النفايات والازبال من بغداد والمدن الاخرى اي الجهد البلدي، لكن يجب وضع مؤشرات علمية اخرى للمشاريع الستراتيجية.

غياب ستراتيجية الحكومة

من جانبها أشارت الناشطة هناء ادور رئيسة جمعية الامل العراقية ان فترة المئة يوم غامضة ومبهمة ولم تحدد فيها الضوابط،او وما هو المطلوب انجازه خلالها. ان فترة المئة يوم قد حددت لجميع وزارات الدولة، لكن هناك اولويات في عمل كل واحدة منها، وهي الخدمات العامة تحديدا، كما ان الفترة لم تحدد الهدف منها هل هي لتقييم الاداء لوحده ام لتحسينه؟ و هل هي لتصفية المفسدين في الدولة واعادة النظر في التعيينات العشوائية التي حدثت لاناس لا يحملون مؤهلات وكفاءات لاشغال الوظائف التي تقلدوها؟.

واوضحت انه لم يتم التطرق او الحديث عن مجلس الخدمة الاتحادي المعني بتفاصيل التعيين واختيار الكفاءات لاشغال المواقع التي يستحقونها، بعيدا عن المحاصصة والمحسوبية، الفترة مبهمة وغير واضحة، مع غياب ستراتيجية الدولة السابقة والحالية واولوياتها في العمل خاصة ونحن مقبلون على فصل الصيف واعني بالتحديد ما سنعانيه من ازمة في الكهرباء.

المشكلة أكبر!

وأكد رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان حاتم السعدي، ان تحديد مدة مئة يوم ما هو الا تقييم عالمي سارت عليه اغلب دول العالم لانجاز مهام معينة ومحددة،غير ان الوضع والمشكلة عندنا كما نعتقد، اكبر من هذه الفترة، لان اساس بناء العملية السياسية خاطئ، ذلك لكونه قد خضع للمحاصصة، فاذا لم نتخل عن هذا المفهوم ونسير في الطريق الصحيح وفق النهج الديمقراطي فسوف لا تكفينا حتى فترة المئة شهر لاصلاح الاداء وتقييم عمل الوزارات، ذلك لان الحكومة اصبحت تعمل من خلال المحاصصة والكتلة على حساب مطالب الجماهير وتطلعاتهم.

مشاريع ترقيعية

مسؤول لجنة التخطيط والاحصاء في مجلس محافظة بغداد المهندس محمد الربيعي اكد ان الفترة المحددة لا يمكن ان تكون قادرة على تقييم الوزارات، ذلك لان العراق بصورة عامة يعاني مشاكل كثيرة، موضحاً ان الفترة المحددة يمكن ان تكون كافية لتقييم عمل الدوائر الخاصة بالبطاقة التموينية، فالمبالغ مرصودة والاستيراد سهل وكذلك التحميل والتوزيع، ولكن لتقييم اداء الكهرباء الذي يعاني عقبات وأزمات عديدة فلا يمكن تحديد حتى سنة كاملة.

ويرى الربيعي ان الاجهزة التنفيذية قد تمادت في عملها، وطالب بان ينزل مسؤولوها إلى الشارع ليروا معاناة المواطنين بانفسهم، مشيراً الى ان العراق يعاني غياب التخطيط، وان الدوائر والوزارات تعمل بشكل نظري وهذا هو الخطأ الكبير الذي يولد الانحرافات والتقاطعات في الخطط والبرامج، فلو عملت الوزارات وفق التنمية المستدامة لكان افضل لها، وما يجري الان هو ان كل المشاريع انما هي ترقيعية لاغير.

اختلاف عمل الوزارات

بدوره أكد المفتش العام لامانة بغداد سهيل القريشي ان الفترة المحددة قصيرة وغير كافية لكشف اداء الوزارات بكل مؤسساتها، كما ان كل وزارة تختلف بعملها عن الوزارة الاخرى، فمثلا نحن كأمانة خاصة بالجهد الخدمي لبغداد لدينا ستراتيجية محددة ممكن ان تنجح او تفشل، ونوع النشاط المقدم من قبلنا لا يمكن ان يخضع الى تحديد فترة زمنية، لذا فالمعيار المحدد لتقييم الاداء بحسب رأيي غير موفق، ربما لو كانت المدة المحددة ستة اشهر لتقييم اداء الوزارات وذلك لأن لكل وزارة خطة سنوية تعتمدها في عملها، ولديها أيضا برنامج متابعة للخطة السنوية وهي التي ترسم النجاح او الاخفاق.

وأشار رئيس الجهاز المركزي للتخطيط والإحصاء في وزارة التخطيط الدكتور مهدي العلاق، ان الفترة المحددة بثلاثة اشهر غير كافية، قد تصلح لتقييم الانطلاقة الحكومية لكن كتقييم للأداء فهي غير كافية وربما فترة الستة اشهر كافية ومعقولة لاجراء تقييم نصف سنوي، فعمل الوزارات فيه مراحل عديدة قد لا تستوعبها المدة المحددة بثلاثة اشهر.

غياب برنامج الحكومة

ويرى المحامي جدي شنشول ان المدة غير كافية بل هي مجرد عملية تخدير وامتصاص لنقمة المتظاهرين الذين طال انتظارهم الإصلاح والقضاء على الفساد المالي والاداري المستشري في مفاصل الدولة، حيث يقدر الفساد المالي بالمليارت! وبلا فخر فنحن نحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم بالفساد الاداري والمالي، مضيفاً كان يجب على الحكومة ان تكون اكثر جرأة وشجاعة لطرح برنامجها العملي في الحكومة الجديدة، الا اننا نرى ان نفس الوجوه قد تكررت سواء في الحكومة او في مجلس النواب رغم الاخفاقات التي رافقت مسيرة عمل البعض منهم.

ويقترح شنشول على الحكومة اصدار قوانين صارمة بحق المفسدين من وزراء ووكلاء وزارت ومدراء عامين وتقليل رواتب اعضاء البرلمان واصحاب الدرجات الخاصة، فقد خلقت الحكومة طبقة عليا، ازاء طبقة مسحوقة هم الفقراء والمتقاعدين وصغار الموظفين وهؤلاء يشكلون الغالبية، وقبل ان تضع الحكومة مدة لتقييم اداء الوزارات كان عليها ان تفعل القوانين كقانون إدارة الأموال المحجوزة وقانون بيع وايجار اموال الدولة المعدل، حيث يوجد اكثر من ثلاثة آلاف عقار عائد لأزلام النظام السابق لم تستثمر وفق هذا القانون، وعليه تعتبر مالا عاما ينبغي الاستفادة منه في مشاريع الدولة، وهناك الكثير من هذه العقارت مشغولة تجاوزا من قبل وزراء ومدراء عامين ووكلاء وزارات واحزاب دون تفعيل القانون رقم ١١ لسنة ١٩٥٨ (قانون تنظيم ادارة الأموال المحجوزة) وقانون بيع وايجار اموال الدولة رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٦ المعدل، فأين الحكومة من كل ذلك، ولماذا هذا السكوت والصمت الطويل على كل هذه الانتهاكات؟

أزمات تحتاج الى سنوات

الدكتور غسان عثمان أستاذ جامعي اختصاص (هندسة الكهرباء) أكد أن أزمة الكهرباء ليست هينة، وحلها يحتاج الى فترة زمنية لا تقل عن ثلاث سنوات، هذا اذا ما اعدت لها لجان فاعلة تعمل ليلاً ونهاراً وبجهود مضاعفة ومهندسين اكفاء وبرامج مكثفة وعمل نزيه ونظيف بعيدا عن الفساد الاداري والمالي مع استبدال اغلب الاجهزة والمعدات التي تقادمت بفعل الزمن وعدم الصيانة. وقال نحن نعمل بأجهزة ومحطات عفا عنها الزمن وقد أسقطت من الخدمة في كل دول العالم، مشدداً على ان الكثير من الامور يجب ان تؤخذ بالحسبان قبل الشروع في تحديد فترة زمنية، فهناك من الازمات التي طالب المتظاهرون بحلها لا تقل أهمية عن أزمة الكهرباء كأزمة السكن التي تحتاج هي الاخرى إلى خطة واقعية وبرامج مكثفة قد تستغرق سنوات، فالمهم ان نعرف أين نضع خطواتنا بعيداً عن حالة التخبط والعشوائية والاجتهاد.؟

في ظل إحصاءات عن تفشي الفساد فيها

المستشفيات الحكومية مرتعاً لذوي النفوس الضعيفة..

تحقيق: زينة الربيعي

لم تكن ام محمد تعلم ان مجرد مراجعة زوجها لأحد أشهر الأطباء في الأمراض الجلدية سيؤدي الى مضاعفات تسبب أصابته بجلطة دماغية حادة نتيجة أعراض جانبية سببها دواء وصفه هذا الطبيب لزوجها الذي فارق الحياة بعد رحلة عذاب والم استمرت أكثر من سنة.

وجدت هذه المقدمة مناسبة لتكون مدخلاً لموضوعنا المتعلق بمهنة الطبابة وهي شريحة مهمة لا يختلف العقلاء ولا الجهلاء حول دورها الملائكي والانساني المقدس. فالطبابة بحق مهنة من طراز خاص ليس لها شبيه او منافس بين المهن الأخرى،انها ممارسة مهنية فنية غايتها انسانية بحتة يستحق فيها الطبيب كل الثقة التي يودعها فيه مريضه والتي تستوجب احترام كرامته وتقديم أقصى الرعاية والعناية به.

ان اختيار الطبيب لهذه المهنة يفرض عليه تصرفات وسلوكيات تلزمه لكي تتفق ومثلها العليا، كأن يكون مستقيماً في عمله، عارفاً به، باذلاً الجهد كله في خدماته، متواضعاً، رحوماً، واعياً،متزناً في تصرفاته وسريعاً في تلبية طلب معونته دونما تذمر وشكوى من تعب، ويجب ان يكون مظهره وسلوكه وتصرفاته الاجتماعية متفقة وكرامة مهنته.

ولا يقتصر الموضوع على الطبيب فقط فمعاملة المساعدين والممرضين السيئة باتت مأساة لوحدها، فما الذي يفعله المواطن المسكين في خضم كل هذا الاهمال في قطاع الصحة الحكومي؟؟

وما يؤسف له ان العراق بتشكيلته السكانية التي تمثل معظمهم الطبقة المتوسطة يغدو على حافة الهاوية مع هذا التقاعس من قبل المستشفيات الحكومية وسوء خدماتها،إضافة الى عدم تفاني الكادر الطبي في تقديم الخدمة الكاملة للمريض، ناهيك عن فرض الطاعة والولاء لكل من يراجع مشفى أهلي او عيادة خاصة. لمعرفة أسباب ذلك توجهنا بالأسئلة للمختصين وللمواطن في محاولة لمعرفة السبب الحقيقي وتشخيصه بالشكل الصحيح وربما وضع العلاج المناسب،ولكن بوصفة مجانية..

الفاتورة الصحية تثقل كاهلنا

صباح حسن (٤٢سنة) والدة نورة الطفلة التي تعاني مرضاً مزمناً يذكر انه دائم التردد على المستشفى بسبب مرض ابنته المستمر الذي يحتاج إلى مراجعة دورية ولكن اتعبه الانتظار بين طوابير المرضى والعجزة، وأبدى تمللـه من توسد ساعات الضجر لينهي الطبيب وجبته الغذائية ويبدأ بفحص المرضى عطفاً منه. ويضيف انه لو كانت الحالة المادية جيدة لما استدعتنا الحاجة ان ننتظر كل هذا الوقت لكننا لا نستطيع تحمل تكاليف العلاج الباهظة في المستشفيات الخاصة، فتكاليف المعيشة الباهظة قد استنفذت مدخراتنا المرصودة.

وتحدثت شذى عبيد(٣٥ سنة) إحدى المراجعات لمستشفى خاص قائلة:- أن معظم ما ينفقه العراقيون على الرعاية الطبية ينصب على الأدوية الخاصة بمعالجة الأمراض المزمنة والفحوصات المتخصصة والجراحة، لأنه لا توجد فائدة من مراجعة المراكز الحكومية او المستشفيات. وتدعو إلى ايلاء اهتمام اكبر بهذه النواحي التي لا يستطيع معظم العراقيين تحمل تكاليفها، مشيرة الى ان المستشفيات الحكومية مزدحمة وعادة ما ينصح الأطباء المرضى بالذهاب إلى المستشفيات الخاصة لسرعة العلاج إذا كانت حالتهم الصحية تستدعي تدخلاً عاجلا.

من جهتها قالت سندس علي موظفة إدارية في إحدى المستشفيات الحكومية: ان السبب وراء تدني عمل الممرضة في وقتنا الحالي هو عدم التخصص المهني وانعدام حب المهنة، فالهدف هو التعيين الحكومي وضمان الحصول على الوظيفة، حتى ان بعض الخريجين عادوا الى مقاعد الدراسة من جديد للانخراط في مهنة توفر لهم فرصة تعيين، وبالتالي يؤدي هذا الموضوع الى عدم الإبداع والوفاء في المهمة الملقاة على عاتق الممرض، وربما يؤدي به الى التقصير الواضح في اغلب المشافي الحكومية..

تسعيرات تفوق الخيال

ويشير المواطن محمود الحسني الى تذمره من مبالغ كشفيات الاطباء فيقول: أن بعض الأطباء في المستشفيات الحكومية يتعامل بشكل يتنافى مع قدسية هذه المهنة النبيلة بل وتخلو من المسؤولية الملقاة على عاتقهم وتجردوا من الإنسانية التي يمتاز بها العراقيون والأطباء بشكل خاص، إذ أصبح جشعهم هو الأمر المهم إن لم يكن الأهم. حيث تصل اجور الاطباء في منطقة الحارثية مثلا الى اكثر من ٥٠ ألف دينار فيما عدا العلاج والتأكيد على زيارات متكررة حتى تستمر سلسلة الدفع غير المنتهية ونحن مللنا من هكذا وضعيات. ويكمل قائلا: لا نعلم ما الحلول المطروحة إذا كانت وزارة الصحة او نقابة الاطباء غير قادرتين على السيطرة على تسعيرة الأطباء الذين ساوموا بجشعهم على حساب حياة المواطن.

أما موضوع الأطباء الخفر وخدمتهم الرديئة فقد تحدث لنا العم عبد الله عن قصته قائلا:-كنت قبل فترة قريبة قد قصدت مستشفى حكومي لإجراء عملية جراحية مهمة وتم مبيتي في هذه المشفى وبعد انتصاف الليل قامت زوجتي بمراجعة الطبيب الخفر ليتم فحصي حيث عانيت تدهوراً مفاجئاً، إلا أن الطبيب لم يعرها اهتماما ملحوظا بل رد بكلمات أبرد من الثلج ومرت اكثر من ساعتين بعد وعده بالقدوم للغرفة ولم يأتي وبعد مرات متكررة و الرواح والمجيء جاء الطبيب ليقدم فحوصات يمكن لأي شخص هاوي ان يقدمها.وبعد هذه المعاملة اقسمنا على عدم المراجعة في اي مستشفى حكومي..لماذا هذا الإهمال وأين الضمير والقسم المهني هل صار الاهتمام بالأرواح البشرية لمن يدفع اكثر؟؟

وأضاف المصيبة الكبرى التجاهل الواضح من قبل بعض الأطباء لدى مراجعتنا لهم في المستشفيات الحكومية إذ يكون تشخيصهم للحالة المرضية بشكل عشوائي فيفرضون على المراجع زيارتهم بعياداتهم الخاصة وهنا يكون الاستقبال بشكل يثير الاستغراب فلم تتصور انه ذات الطبيب الذي تجاهلك أثناء زيارته للمستشفى،إذ يكون التشخيص دقيق جدا ويستغرق الفحص وقتاً ليس بالقصير وهذا ما يدلل أن الجشع أصبح سمة من سمات بعض الأطباء.

مهند احمد يتحدث عن رأيه في موضوع إهمال المرضات قائلا:- المرضات يحملن أمانة كبيرة وهي خدمة المريض وتقديم الدواء والنصح له و هناك بعض المراجعين والأغلبية منهم يشكون سوء تعامل المرضات بالكلام والتلفظ، وهذا الأمر قد يكون نتيجة ضغوط نفسية او ضغوط عمل ولكن هذا ليس دافعا للتصرفات الشاذة التي تقوم بها بعض المرضات، وخصوصا ان من يعمل بهذا المجال يعي تماما مقدار المشقة والتعب الملقاة على عاتقه ويجب التحلي بأخلاق هذه المهنة الشريفة من صبر وحلم وطول البال. وليس العكس وهذا ما نراه منتشرا في دورنا الصحية الحكومية.

والقصة الأخرى يرويها عباس السيد فيقول: عندما قررت أن أدخل صديقي للمشفى نتيجة ضعف حالته المادية، وقد شخص الطبيب الخفر حالته بأنها تلكؤات معوية عادية ومألوفة حضني بأدوية مسكنة أعطيتها على غير دراية مني بأنواعها لصديقي المسكين وخرجنا في ساعة متأخرة من الليل لان الغرفة لا تتسع لنوم شخص إضافي.ومرت أيام والمسكين احمد عبد الحسن على هذه الحالة يشكو الآماً في جهازه الهضمي وبدأ النحول والانهيار يأخذ منه الشيء الكثير، فلملمت ما عندي ورحت به لطبيب متخصص في عيادة خارجية، وإذا به يعطينا ورقة لعمل مفراس وسونار وتحليلات كاملة اكتشفنا على اثرها وجود أورام في القولون النازل مسببه الإمساك.ودفعنا مبالغ هائلة لغرض الانتهاء من هذه المشاكل وعاد صديقي لصحته ولكن مع بعض الأضرار الجانبية نتيجة تأخر العلاج....

وتبقى تساؤلات المواطنين بشأن الواقع الصحي بدون إجابة ما دامت الإحصاءات الرسمية تشير الى ان الوزارة المعنية التي تضم في ثناياها رموز الملائكة البيضاء تعتبر من اكثر الوزارات تفشيا للفساد الإداري حيث تبلغ نسبته بين ٨٥٪الى ٩٠٪ وهذه النسبة تعتبر كبيرة جدا بالنسبة لوزارة مهمتها الأساس حماية أرواح المواطنين.

صحيح أن هنالك أخطاراً عديدة يمر بها العراق مثل الطائفية والانفلات الأمني، لكن يبقى موضوع الفساد الإداري الخطر الأكبر الذي يهدد المجتمع العراقي لكونه القاسم المشترك بين جميع هذه المخاطر، بسبب كونه يغذيها ويتغذى عليها. وأخطر ما في الأمر أننا لم ندرك بعد الأبعاد المهلكة لهذا الخطر، بالرغم من الفساد الإداري الذي تجاوز حدود المرض وأصبح وباءً يهدد حياة ومستقبل الشعب العراقي بأسره.